



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثامنة والستون

روما، 14-16 يونيو/حزيران 2010

تأثير الأزمة المالية على أسواق السلع الزراعية

أولاً - المقدمة

1- في أواخر سنة 2008، عندما كانت الأسعار الدولية للمواد الغذائية والوقود مستمرة في الهبوط، كان هناك بعض التفاؤل بإمكانية تجنب البلدان النامية للأزمة والانكماش التي بدأت تصيب الاقتصادات المتقدمة. إلا أن المنظمات الدولية كانت، بحلول ربيع سنة 2009، قد راجعت اسقاطاتها للنمو الاقتصادي في 2009-2010 بتخفيضها تخفيضاً حاداً بالنسبة لكل أرجاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية. وبحلول موعد انعقاد الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع في أبريل/نيسان 2009، ساد قلق عميق بأن تكون الأزمة المالية والكساد قد انتشرا على مستوى العالم. نتيجة لذلك، طلبت اللجنة بأن تعرض عليها في دورتها التالية نتائج عمليات تقييم ورصد إضافية. والغرض من هذه الوثيقة، التي توجز وتحدّث التحليل الوارد في طبعة سنة 2009 من نشرة *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة*، هو استثارة مناقشة المندوبين لتأثير الأزمة الاقتصادية والكساد بأبعادهما المختلفة. وستقدم أية معلومات إضافية تستجد بشأن هذه القضية المتطورة في أثناء الدورة.

ثانياً - الأزمة الحالية تختلف عن الأزمات السابقة

2- في شهر أبريل/نيسان 2010، أفادت نشرة *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأن الكساد قد انتهى في منتصف التسعينات، مشيرة إلى أن الانتعاش العالمي، بعد انكماش بمعدل 0.6 في المائة في سنة 2009، تطور بأحسن من المتوقع، رغم بقائه هشاً نظراً لاستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة والعجز المالي في البلدان الرئيسية وندرة التمويل الدولي. وفي حين يبدو الانتعاش أفضل من المتوقع، فقد سجلت خسائر كبيرة في الدخل بسبب انخفاض معدلات النمو. فمن المقرر، على سبيل المثال، أن يكون معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية قد هبط خلال فترة "الكساد الكبير" إلى 2.4 في المائة سنوياً بعد أن كانت معدلاته الأخيرة تزيد على 6 في المائة سنوياً.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على

الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

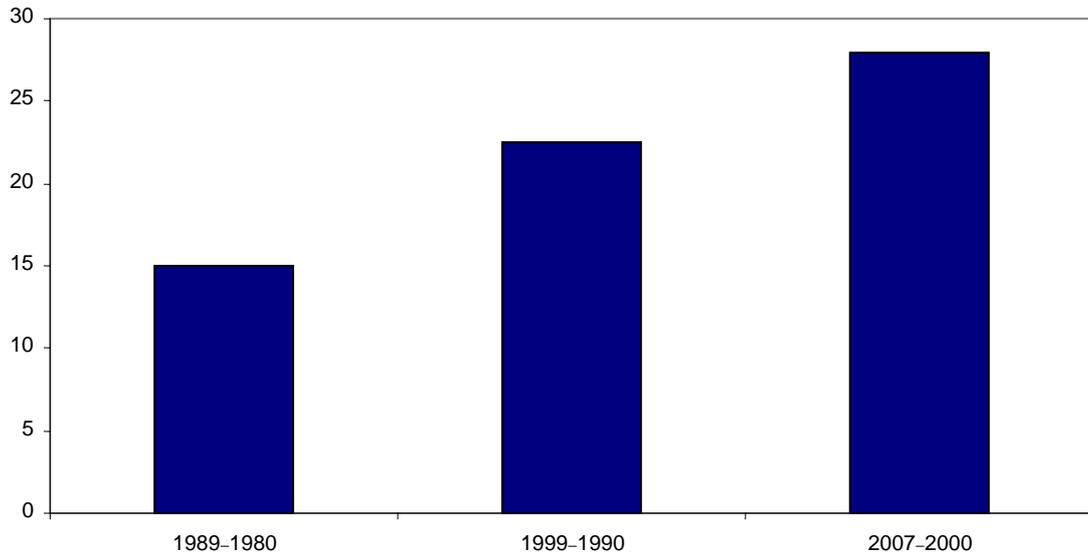
3- في حين ضرب الكثير من الأزمات البلدان النامية في الماضي، فإن الاضطراب الاقتصادي الحالي يختلف من ثلاثة جوانب مهمة على الأقل. أولاً، أن الأزمة تؤثر على أجزاء كبيرة من العالم في نفس الوقت، لذلك، فمن المرجح أن تكون آليات التكيف التقليدية على المستويين الوطني ودون الوطني أقل فعالية من الماضي. فالأزمات السابقة التي ضربت البلدان النامية كانت تميل إلى الانحصر داخل البلدان كل على حدة، أو الاقتصار على عدة بلدان في إقليم معين. وفي ظل هذه الظروف نحت البلدان النامية إلى الاعتماد على التخفيضات الكبيرة في سعر الصرف لمساعدتهم على التكيف مع صدمات الاقتصاد الكلي، في حين مثلت التحويلات (النقود التي يرسلها أعضاء الأسرة العاملين في مناطق أو بلدان أخرى إلى ديارهم) آلية تكيف مهمة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة. بيد أن تدفقات التحويلات تضاعفت كثيراً في العديد من البلدان خلال أزمة 2009. كذلك فإن فرص التخفيض الحقيقي لسعر الصرف محدود بدرجة أكبر عندما تكون الأزمة عالمية، نظراً لأنه لا يمكن لأسعار عملات جميع البلدان النامية أن تنخفض مقابل بعضها البعض؛ فلا بد أن يرتفع سعر بعضها في حين ينخفض سعر البعض الآخر. وقد حد هذا من الحيز المتاح للبلدان النامية حتى تتكيف بسرعة للأوضاع الاقتصادية المتغيرة. أما وقد قيل ما تقدم، فإن الأزمة لم تضرب البلدان النامية بقدر البلدان المتقدمة، كما أن بعضها كان أول من خرج من الكساد وأصبح يقود النمو في العالم كمحرك له.

4- يتمثل الفرق الرئيسي الثاني في أن الأزمة الاقتصادية تأتي في أعقاب أزمة الأغذية والوقود للفترة 2006-2008. وفي حين سجلت أسعار السلع الغذائية انخفاضاً كبيراً في الأسواق العالمية على أثر الأزمة المالية، فقد ظلت عالية بالمعايير التاريخية القريبة. وقد أرجع ذلك، على نحو قابل للنقاش، إلى زيادة ارتباط أسعار السلع الغذائية بأسعار الطاقة على جانبي العرض والطلب الخاصين بالإنتاج الزراعي. وما زالت أسعار الطاقة تفوق كثيراً مستوياتها التاريخية. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية تدنت بمزيد من البطء، وهو ما يعود، في جانب منه، إلى أن قيمة الدولار الأمريكي، الذي تحدد به أسعار معظم الواردات، قد زادت لبعض الوقت، لكن، وهذا الأهم، إلى الفاصل الزمني في انتقال تغيرات الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية. وحتى لو عادت الأسعار المحلية للسلع الغذائية إلى مستوياتها السابقة، فإن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى مستويات مرتفعة بصورة غير مألوفة لمدة شهور (أو سنوات) قد ضغط على آليات تكيف كثير من الأسر الفقيرة إلى أقصى حدود الاحتمال حيث اضطرها إلى السحب من أصولها (المالية أو المادية أو البشرية) في محاولات لم تكن دائماً موفقة لتجنب تدني استهلاكها. وتميل الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى توجيه أفسى ضرباتها إلى أشد السكان فقراً، ولا سيما الفقراء المعدمين. وتعني زيادة أسعار الغذاء مع هبوط الدخل والعمالة أنه رغم أن مجموع كميات الأغذية المتوافرة على الصعيد العالمي كان جيداً نسبياً في 2008 و2009 و2010، فإن فرص الفقراء في الحصول على هذه الأغذية تأثرت بصورة سلبية. وفي كثير من البلدان كان تأثير الأزمة يخص التوزيع الاقتصادي بقدر ما كان يخص النمو البطئ أو السلبي؛ وكان الفقراء هم أكثر من عانى من ذلك في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

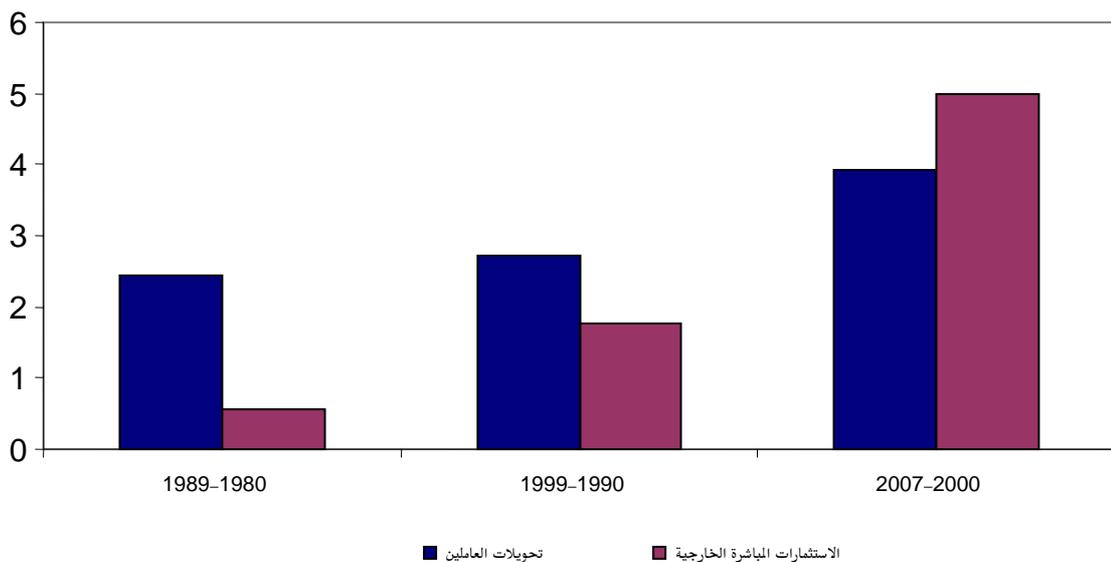
5- أما ثالث الفروق الرئيسية فهو أن تزايد دمج البلدان النامية، مالياً وتجارياً على السواء، في الاقتصاد العالمي قد زاد من تعرضها لصدمات الأسواق الدولية. ويبيّن الشكلان 1(أ) و1(ب) أن حصة تحويلات العاملين في الناتج المحلي الإجمالي كانت، في الفترة 2000-2007، تفوق بنسبة 50 في المائة ما كانت عليه في التسعينات وأن

الاستثمارات المباشرة الخارجية (أي الملكية الأجنبية للأصول الإنتاجية كالمصانع والمناجم والأراضي) والصادرات قد شهدت زيادات كبيرة.

الشكل 1(أ) - زيادة الدمج المالي والتجاري للبلدان النامية: صادرات السلع والخدمات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان ذات الدخل المنخفض



الشكل 1(ب) - تحويلات العاملين والاستثمارات المباشرة الخارجية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان ذات الدخل المنخفض



ثالثاً- انتقال الأزمة الاقتصادية إلى القطاع الزراعي للبلدان النامية

6- يمكن للأزمات الاقتصادية أن تؤثر بصورة قاسية على الفقر ومستوى الدخل، الأمر الذي يؤثر بدوره على الأمن الغذائي. ويتبين من تحليل أجرته المنظمة لستة بلدان نامية أنه على أثر أزمة البيزو المكسيكي في 1995 والأزمة الآسيوية في الفترة 1997-1998، زاد الفقر بمعدلات وصلت إلى 24 نقطة مئوية (من 35 إلى 59 في المائة، مثلاً)، بمتوسط يبلغ 12 في المائة. واحتاجت البلدان المتأثرة بذلك إلى ما يتراوح بين خمس وثمان سنوات للتعافي والعودة إلى المعدلات التي كانت سائدة قبل الأزمة. فضلاً عن ذلك، فإنه بالنظر إلى زيادة التكامل العالمي، يصبح من السهل أن تنتقل الأزمات الاقتصادية من بلد أو إقليم إلى البلدان والأقاليم الأخرى. فبعد الأزمة الآسيوية في 1997-1998، على سبيل المثال، هبط الناتج المحلي الإجمالي في 12 من الاقتصادات السبعة عشر الأكبر في أمريكا اللاتينية، بمعدل متوسطه 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد واحتاج الأمر إلى خمس سنوات حتى تتمكن البلدان من العودة إلى مستويات الدخل السابقة على الأزمة. وزادت البطالة في 17 بلداً، بمعدل بلغ متوسطه 4 نقاط مئوية، واحتاجت البلدان، في المتوسط، إلى 8 سنوات للانتعاش والعودة بالمعدلات العاملة التي كانت سائدة قبل الأزمة. والبلدان التي تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري وحركة سلبية في معدلات التبادل التجاري تعتبر معرضة بشدة لآثار الأزمة.

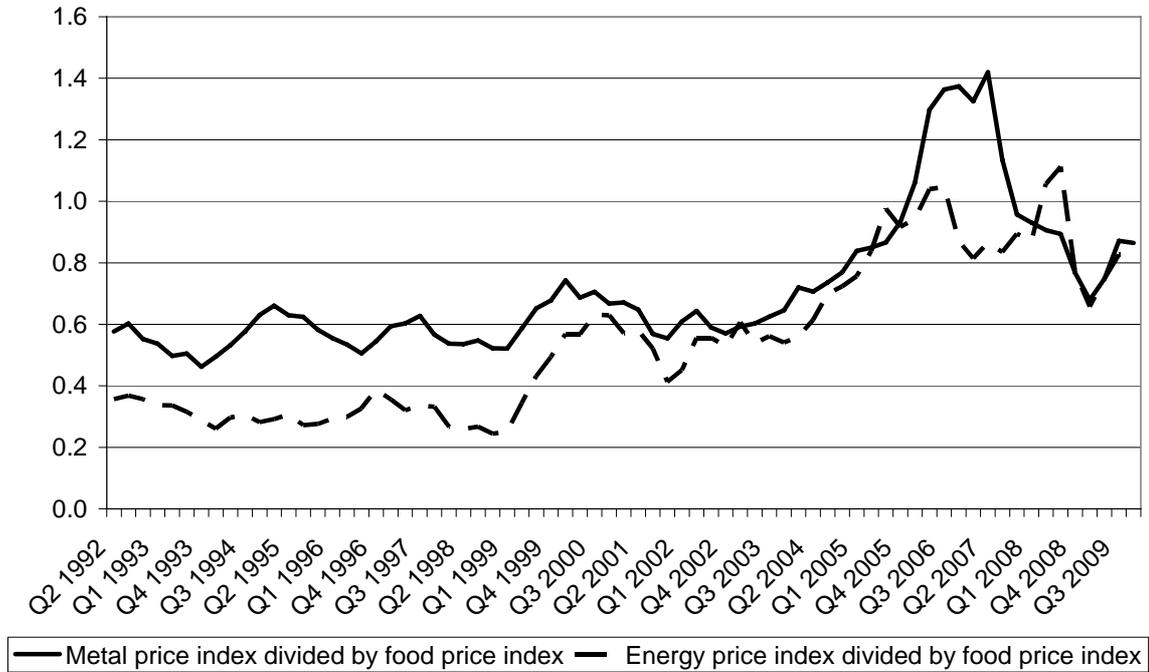
7- تتأثر البلدان بالأزمات الاقتصادية التي بدأت في مكان آخر من العالم تبعاً لدرجة اندماجها في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المالية. وتعتبر البلدان التي تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري ومستوى منخفض من الاحتياطيات الأجنبية معرضة للخطر بصورة خاصة، لأن هذا العجز يتم تعويضه بتدفقات رأسمالية، خاصة وعادة من الخارج، مثل الاستثمارات المباشرة الخارجية، وتحويلات العاملين، والمعونة الخارجية والاقتراض. إلا أن هذه التدفقات المالية الخارجية يمكن أن تنتهي بصورة مباغتة: تلقت الاقتصادات السبعة عشر الأكبر في أمريكا اللاتينية 184 مليار دولار أمريكي في 2007، وهو مبلغ خفض إلى النصف تقريباً فأصبح 89 مليار دولار أمريكي في سنة 2008. ويعني انخفاض التدفقات الرأسمالية الخارجية ضرورة تخفيض الاستهلاك. وقد تعني مواءمة الاستهلاك، بالنسبة لبعض بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، تخفيض الواردات الغذائية التي تمس الحاجة إليها فضلاً عن بنود أخرى تتعلق بالخدمات الاجتماعية مثل معدات الرعاية الصحية والأدوية.

8- نظراً لأهمية تجارة السلع الأساسية بالنسبة لكثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فإن تغير معدلات التبادل التجاري يمكن أن يعرضها لأوضاع بالغة الصعوبة. ومع استحكام الأزمة الاقتصادية سجلت أسعار جميع السلع الأساسية هبوطاً كبيراً. وكان هبوط أسعار الفلزات والوقود والأسمدة حاداً بصفة خاصة. وقد هبطت الأسعار العالمية للمواد الغذائية، لكن ليست بنفس القدر. أما الأسعار العالمية للمشروبات (الكاكاو والبن والشاي) فقد سجلت زيادة فعلية مقابل أسعار السلع الغذائية، حيث هبطت أسعارها بأقل من الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية. وتعرف هذه التغيرات في الأسعار النسبية بأنها تغيرات في معدلات التبادل التجاري، وهي العلاقة بين الأسعار التي يبيع بها بلد ما صادراته والسعر الذي يدفعه في الواردات.

9- رغم أن الهبوط في أسعار الفلزات والطاقة كان حادا، فإن الأسعار القياسية التي احتسبها صندوق النقد الدولي لهذه المواد في الفصل الرابع من سنة 2009 ظلت، مقارنة بأسعار منظمة الأغذية والزراعة القياسية للمواد الغذائية، أعلى كثيرا من مستواها المتوسط في الفترة من 1992 إلى 2003 (بنسبتي 47 و109 في المائة على التوالي، انظر الشكل 2). وهكذا، فرغم أن الهبوط قد ضرب بوضوح مصدري النفط والفلزات، فإنه كان هبوطا من مستوى مرتفع بالمعيار التاريخي. وبقدر ما تكون البلدان المصدرة للفلزات والطاقة قد اتبعت سياسة حكيمة في إدارة الاقتصاد الكلي عن طريق ادخار بعضا من العائدات وزيادة احتياطات النقد الأجنبي، يصبح في الإمكان التخفيف من وطأة الهبوط الأخيرة في الأسعار.

10- بدأ معدل أسعار المشروبات الاستوائية إلى أسعار السلع الغذائية في الزيادة في النصف الثاني من سنة 2008، حيث بدأت أسعار السلع الغذائية في الهبوط، واستمر في الزيادة منذ ذلك الوقت (الشكل 3). وهكذا، فإنه يبدو أن معدلات التبادل قد تحسنت بالنسبة لعدة بلدان تعتمد على حصيللة صادرات المشروبات لاستيراد المواد الغذائية، مع استحكام الأزمة الاقتصادية. والحالة مشابهة بالنسبة للقطن، رغم أن التحسن الأخير في معدلات التبادل كان أقل كثيرا منه في حالة المشروبات، وأن معدلات التبادل لم تسترجع مستواها في سنة 2006.

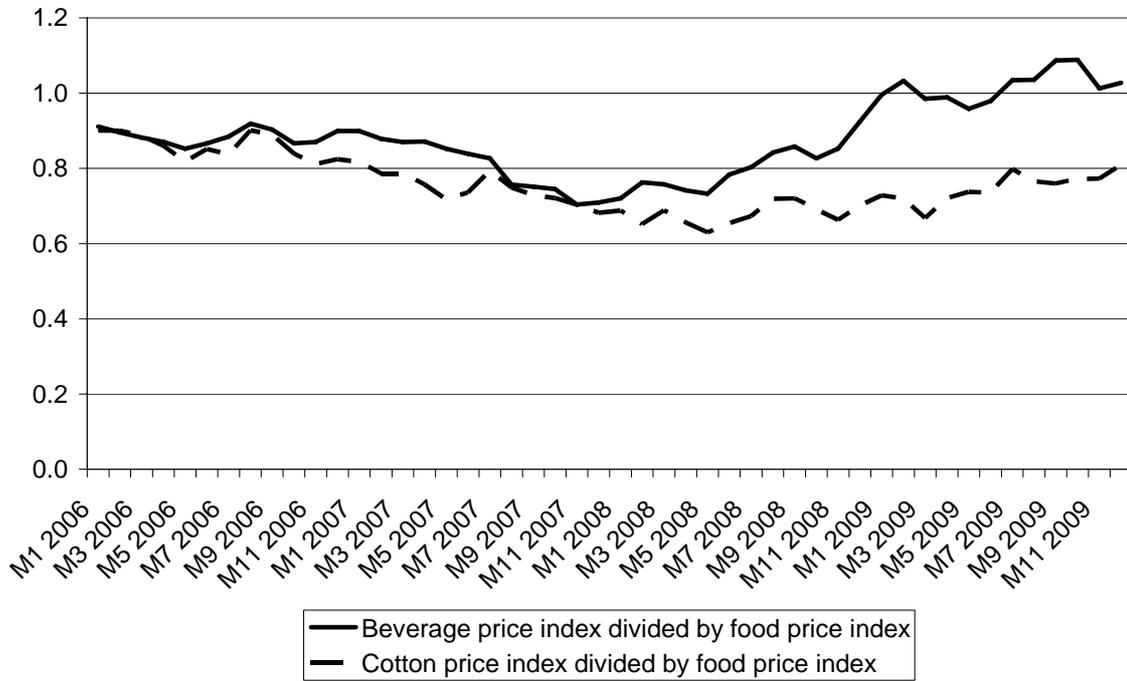
الشكل 2- عادت معدلات أسعار الفلزات والطاقة إلى أسعار السلع الغذائية إلى مستويات أقرب للمستويات الطبيعية: معدل أسعار صندوق النقد الدولي القياسية للفلزات والطاقة إلى أسعار منظمة الأغذية والزراعة القياسية للسلع الغذائية، للفترة 1992-2009، على أساس فصلي



الأسعار القياسية للفلزات مقسومة على الأسعار القياسية للسلع الغذائية

الأسعار القياسية للطاقة مقسومة على الأسعار القياسية للسلع الغذائية

الشكل 3- تغيير معدلات التبادل: معدلات أسعار صندوق النقد الدولي القياسية للمشروبات والقطن إلى أسعار منظمة الأغذية والزراعة للسلع الغذائية، يناير/كانون الثاني 2006 - ديسمبر/كانون الأول 2009



الأسعار القياسية للمشروبات مقسومة على الأسعار القياسية للسلع الغذائية

الأسعار القياسية للقطن مقسومة على الأسعار القياسية للسلع الغذائية

الهجرة وتحولات العاملين في الخارج

11- من الواضح أن الأزمة الاقتصادية عجلت بهبوط تحولات العاملين في الخارج الأمر الذي سيسفر عن هبوط في الدخل وما يترتب عليه من مشكلات لكثيرين. وبالنسبة لجانب كبير من سكان البلدان النامية، تمثل الهجرة وما يعقبها من تحولات مالية استراتيجية مهمة للعيش ومصدر دخل لأعضاء الأسرة الباقين في ديارهم. وتمثل تحولات العاملين في الخارج المسجلة رسمياً نحو 300 مليار دولار، أي 2 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، إلا أن الرقم يرتفع إلى 6 في المائة بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض (البنك الدولي، 2008). والمرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك لأن التحولات لا تجري جميعها من خلال قنوات رسمية وقابلة للقياس.

12- تعجز الأرقام العالمية عن التعبير عن أهمية الهجرة بالنسبة لكثيرين من الأفراد، والأسر والأقاليم والأمم. وعلى سبيل المثال، تميل تحولات العاملين في الخارج إلى أن تكون المصدر الرئيسي للتدفقات الرأسمالية إلى البلدان الصغيرة الواقعة قرب ممرات الهجرة في أمريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد الروسي. وتبين أرقام البنك الدولي سنة 2007 أن التحولات إلى طاجيكستان تصل إلى 46 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا الرقم يصل إلى 25 في المائة

بالنسبة لهندوراس و24 في المائة بالنسبة للبنان. وفي عدة بلدان أفريقية كبيرة (مصر، إثيوبيا، المغرب، نيجيريا، السنغال) تمثل التحويلات ما يتراوح بين 5 و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيرا ما تتركز التحويلات في أقاليم جغرافية معينة، كما في نيبال مثلا.

13- يتوقف أيضا مدى تأثير البلدان المختلفة بهبوط تحويلات العاملين في الخارج على حركة أسعار الصرف، التي تؤثر، أولا، على القرارات الخاصة بمبلغ الأموال التي تحوّل إلى الوطن كما ستؤثر، ثانيا، على القوة الشرائية للمتلقين عندما تبدل التحويلات إلى العملة المحلية. وقد تأثرت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي تحصل من الاتحاد الروسي على نسبة كبيرة من التحويلات، بتخفيض قيمة الروبل الروسي (وبتباطؤ الاقتصاد الروسي).

14- يتوقف مدى تأثير انخفاض التحويلات على القطاع الزراعي على مدى استخدام هذه التدفقات المالية في تمويل رأس المال العامل أو الاستثمار في ميدان الزراعة. والدلالات بشأن هذه النقطة دلالات مختلطة - ففي بعض الحالات، تساهم التحويلات في الإنتاج الزراعي، إلا أنها تبدو، في حالات أخرى، مستخدمة إلى حد بعيد لأغراض أخرى.

التجارة والائتمان والاستثمار المباشر الخارجي والمعونة الخارجية

15- أثر الانكماش في البلدان المتقدمة تأثيرا سلبيا شديدا على التجارة، والائتمان، والاستثمار المباشر الخارجي، والمعونة الخارجية. وفي أبريل/نيسان 2010، قدر البنك الدولي أن التجارة الدولية قد هبطت بنسبة 11 في المائة في سنة 2009. وقد تدنت التجارة بمعدل يفوق ذلك قليلا، بلغ 12 في المائة، في الاقتصادات المتقدمة، ويدنوه بعض الشيء، أقل من 8 في المائة، في البلدان النامية، ويرجع إلى حد بعيد إلى الاقتصادات الآسيوية المتصنعة. ويواجه الكثير من البلدان النامية الآن زيادة في تكاليف الحصول على الائتمان الخارجي، من مصادر القطاعين الخاص والعام على السواء، نظرا لأن علاوة مخاطر إقراض الأموال للبلدان النامية قد زادت. وفي كثير من الحالات، لا يتوافر الائتمان بأي سعر كان لأن البنوك تخصص الائتمان ولا تقرض إلا لمن تراهم المقترضين الأكثر جدارة بالثقة. ويمكن لذلك أن يؤثر على التجارة الدولية للسلع الأساسية ويزيد من صعوبة استمرار صغار التجار في أعمالهم. كما يمكن أن يؤثر على المزارعين الذين يقترضون لتمويل تكاليف الإنتاج.

16- يميل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أن يكون شديد التقلب على مر الوقت. وفي هذه الأزمة الحالية، هبط هذا الاستثمار بصورة حادة نظرا لأن شركات القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة تواجه انكماشاً شديداً. وفي بلدان مثل غامبيا وجورجيا والأردن ولبنان يمثل الاستثمار المباشر الأجنبي ما يزيد في المتوسط على 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وتفيد، تقديرات صندوق النقد الدولي، في أبريل/نيسان 2010، بأن الاستثمار المباشر الأجنبي هبط بنسبة 40 في المائة في سنة 2009 في الاقتصادات النامية في مجموعها وبنسبة 30 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويوجه معظم الاستثمار المباشر الأجنبي إلى التعدين والصناعة والخدمات، مع اتجاه نسبة صغيرة جدا منه إلى الزراعة (رغم أن بعض ذلك يتعلق بتجهيز المنتجات الزراعية)، إلا أن هبوط العمالة نتيجة لانخفاض الاستثمار ستكون

له آثار ترشح إلى الاقتصاد برتمته، وسوف يؤدي ذلك، في بعض الظروف، إلى عودة المهاجرين من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

17- إن المعونة الخارجية هي المصدر الرئيسي للتدفقات الرأسمالية إلى بعض من أشد البلدان فقرا. ففي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، كثيرا ما تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 40 في المائة في بوروندي وليبيريا، على سبيل المثال. وتبلغ النسبة أكثر من 10 في المائة في هايتي ولاو ونيكاراغوا. ولمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي زيادة كبيرة في سنة 2008. بيد أنه مع مواجهة البلدان المانحة لقبود أكثر صرامة على الميزانية في سنة 2009، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن تعاني أشد البلدان فقرا، البالغ عددها 71 بلدا، هبوطا شاملا في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 25 في المائة تقريبا، رغم أن المستوى الجديد لهذه المساعدة سيظل أعلى من مستوى سنة 2007. ويمكن أن تؤثر تغييرات المساعدة الإنمائية الرسمية على مخصصات الميزانية لقطاع الزراعة وأن تكون لها وطأتها على برامج زيادة الإنتاجية ودخول المزارعين.

الزراعة كمخفف لصدمة الاقتصاد الكلي

18- للأزمات الاقتصادية ضروب مختلفة من التأثير على القطاعات المختلفة، تبعا لطبيعة الأزمة، وحجم القطاع من حيث العمالة، والبنية التجارية للقطاع. بيد أن أنماطا تنشأ في ما يتعلق بالقطاع الزراعي. أولا، في جميع أمثلة الأزمة الواردة في الجدول 1، كان معدل نمو القطاع الزراعي قبل الأزمة وبعدها أدنى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعه. ثانيا، في كل الأحوال، يزيد معدل نمو الزراعة عن معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة. وهكذا، يميل النمو الزراعي إلى أن يكون أكثر استقرارا من النمو في سائر القطاعات.

19- كثيرا ما تتوسع العمالة الزراعية خلال الأزمات، كما حدث في إندونيسيا خلال الأزمة الاقتصادية للفترة 1997-1998. فرغم أن العمالة هبطت في قطاعي الصناعة والكهرباء بمعدل 13 و27 في المائة على التوالي، فإن توسع العمالة في القطاع الزراعي (زيادة بمعدل 15.2 في المائة) عوض عن الهبوط في القطاعات الأخرى بل وزاد عليه. وكان النمط الذي شهدته إندونيسيا مشابها لذلك الذي عرفته البلدان الآسيوية الأخرى التي تأثرت بأزمة 1997-1998. فقد زادت العمالة الزراعية بمعدل 9.1 في المائة في ماليزيا و5.4 في المائة في جمهورية كوريا، في حين أنها هبطت في القطاع الصناعي في البلدين.

20- ما السبب في تأثير النمو في قطاع الزراعة بأقل من النمو في سائر القطاعات؟ أولا، لأنه عندما يقل الدخل، فإن الطلب على المنتجات الزراعية، خاصة الأغذية، لا يهبط بنفس النسبة، فالناس يضحون بالسلع الأخرى، مثل المنتجات الصناعية والخدمات، لضمان إمكانية شراء ما يكفي من الغذاء (أو بقدر ما يسمح دخلهم). وعلى جانب العرض، فإن القطاعات الأخرى قد تستخدم الائتمان بمزيد من الكثافة، في حين أن الزراعة، خاصة إذا سادها أصحاب

الحيازات الصغيرة، تكون أكثر اعتمادا على التمويل الذاتي ومن ثم أقل تأثرا بحالات العجز المفاجئ في الائتمان. ولا تنطبق هذه الحجة الأخيرة بنفس القدر على المزارع الكبيرة والتجارية، التي تعتبر الائتمان مدخلا رئيسيا بالنسبة لها. فضلا عن ذلك، فإن المهاجرين العائدين من المناطق الحضرية قد يزدون من عرض الائتمان.

21- يجوز أن تقترن الأزمات في كثير من الحالات بهبوط في سعر الصرف (مثل ذلك المكسيك في سنة 1995، وإندونيسيا وتايلند في أزمة 1997-1998). ويميل هذا إلى إفادة الزراعة لأن منتجاتها تعتبر في كثير من الأحيان أيسر نسبيًا في التجارة من منتجات قطاع الخدمات. إلا أن الأزمات الاقتصادية ليست متماثلة. فإن الأثر المفيد لهبوط سعر الصرف على الزراعة سيحد منه، في الأزمة الراهنة، الطابع العالمي للتباطؤ الاقتصادي وما يقترن به من هبوط في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. إضافة إلى ما تقدم، فإن الطابع العالمي للأزمة يحد من احتمال أن يؤدي هبوط سعر أية عملة من العملات إلى دفع عجلة الصادرات في بلد هذه العملة.

الجدول 1: معدلات النمو (المئوية) بحسب القطاعات الرئيسية في عدد من البلدان قبل أزمة اقتصادية وخلالها وبعدها (سنوات مختارة)

البلد	الفترة	متوسط معدل النمو السنوي (المئوي) بحسب القطاعات				النساج المحلي الإجمالي
		الزراعة	الصناعة	الصناعات التحويلية	الخدمات	
الأرجنتين	السنوات الخمس السابقة على أزمة 2001	1.8	2.0	1.1	3.4	2.7
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	1.1	-6.5	-7.4	-4.0	-4.4
البرازيل	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1999	4.1	3.1	2.2	3.9	3.0
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	6.5	-1.9	-1.9	1.4	0.3
الكاميرون	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1994	1.9	-6.1	-1.8	-7.5	-3.6
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	3.1	-14.4	-3.3	13.1	-2.5
غانا	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1979-1983*	0.2	-1.5	-0.2	2.6	0.3
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	-1.8	-11.7	-13.8	-1.8	-3.4
إندونيسيا	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1998	2.5	9.2	10.3	8.5	7.1
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	-1.3	-14.0	-11.4	-16.5	-13.1
ماليزيا	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1998	0.5	11.1	12.7	10.2	9.2
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	-2.8	-10.7	-13.4	-5.0	-7.4
مالي	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1994	4.2	5.0	4.8	2.5	3.5
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	6.6	-4.0	-3.6	-0.6	0.9
المكسيك	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1995	2.2	3.9	3.6	4.0	3.9
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	0.9	-7.8	-4.9	-6.2	-6.2
جمهورية كوريا	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1998	1.4	8.0	7.7	7.2	6.9
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	-6.4	-8.2	-7.9	-3.9	-6.9
تايلند	السنوات الخمس السابقة على أزمة 1998	0.7	9.8	10.6	7.2	6.5
	السنوات الخمس اللاحقة على الأزمة	-1.5	-13.0	-10.9	-10.0	-10.5
		3.3	6.3	6.8	4.0	4.8

المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة على أساس بيانات من نشرة المؤشرات الإنمائية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.
* ليست هناك سنة قاطعة لبداية الأزمة أو نهايتها في غانا كما في الحالات الأخرى، إلا أن أسوأ التطورات حدثت خلال السنوات المختارة.

رابعاً- كيف تتأثر البلدان النامية بالأزمة المالية؟

هل يمكن الوثوق بالأسواق العالمية للسلع الأساسية للحصول على الواردات الغذائية

22- دفعت الأزمة الغذائية العالمية للفترة 2006-2008 والأزمة المالية التي تبعتها الكثير من البلدان إلى إعادة النظر في فضائل الاعتماد على الواردات لتغطية حصة كبيرة من استهلاكهم الغذائي. ونظرا لارتفاع الأسعار وتقلبها واضطراب الأسواق في الوقت الحالي، فمن البديهي أن تشعر البلدان بالقلق إزاء اعتمادها المفرط على الأسواق العالمية للسلع الغذائية. لكن ما الذي يعتبر اعتمادا "مفرطا"، وما هي مزايا ومثالب الحد من هذا الاعتماد؟

23- أولا، من المهم إدراك أن أسعار السلع الغذائية المحلية في كثير من البلدان المصدرة قد سجلت زيادة حادة أيضا خلال الأزمة، مثال ذلك الأرز في باكستان وتايلند وفيتنام، والذرة في جنوب أفريقيا. وبعبارة أخرى، ليس المستوردون وحدهم الذين يتعرضون لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، بل أي بلد مفتوح للتجارة. ثانيا، يمكن أن تصدر الارتفاعات الحادة في الأسعار عن الصدمات التي تصيب الإنتاج الزراعي المحلي: إن السياسة البسيطة المتمثلة في العزلة عن الأسواق العالمية (الاكتفاء الذاتي) تعرض البلد لمخاطر كبيرة متعلقة بالطقس. وهكذا، ليست هناك طريقة سهلة لتخليص الأسواق المحلية من عدم استقرار الأسعار.

24- تكون كفاءة استقرار الأسعار المحلية في مواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية أسهل إذا كانت كمية الواردات أو الصادرات تمثل حصة بسيطة من الاستهلاك أو الإنتاج، لأنه يكون من الأسهل توفير الحماية لها بالاعتماد على مستويات معقولة من المخزونات. أما إذا كانت الواردات تمثل 50 في المائة من الاستهلاك، فإنه يصبح من الصعب تنفيذ سياسة فعالة لتحقيق استقرار الأسعار توفر الحماية من الارتفاعات الحادة في الأسعار العالمية. ويصدق الشيء نفسه لو كانت الصادرات تمثل نصف الإنتاج.

25- تتوقف مزايا الحد من حصة التجارة في الاستهلاك أو الإنتاج على الميزة النسبية. ولو كان بلد يتمتع بميزة نسبية قوية في إنتاج سلعة غذائية معينة، فإن الحد من الإنتاج للحد من أهمية التجارة (الصادرات) سيأتي بعكس المطلوب ويسئ إلى كثير من المزارعين. على نفس الغرار، فإن الحد من كمية الواردات إذا كان البلد لا يتمتع بميزة نسبية في الإنتاج سيؤذي المستهلكين، وكثيرا ما يكون المستهلكون الأشد فقرا هم الأكثر تعرضا للأذى نتيجة لهذه السياسة، كما يتضح من نشرة حالة انعدام الأمن الغذائي لسنة 2008. ويمكن لتحليل بيانات المسح الأسري أن تساعد في تحديد المجموعات التي تتعرض لأقصى أنواع الأذى فيما يخص بلد محدد وسلعة محددة.

26- والميزة النسبية ليست مفهوما ساكنا بالطبع. وإذا كان أحد البلدان يفتقر إلى الميزة النسبية في إنتاج سلعة محددة، فقد يرجع ذلك إلى قصور الاستثمار في البحوث الزراعية، أو البنية الأساسية الريفية، أو الطرق، أو غير ذلك من المنافع العامة. وفي هذه الحالات، فإن الحل الأنسب هو زيادة الاستثمار في الزراعة وليس فرض قيود تجارية. والمرجح، حتى في الأجل القصير، قبل أن تتمكن الاستثمارات من أن تؤتي أُكلها، أن يكون تقييد التجارة ضارا إذا

أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية إلى مستويات تتجاوز تماما الأسعار العالمية على الأجل المتوسط لأن الأسعار المرتفعة ستضرب، نمطيا، أشد الفقراء فقرا. إضافة إلى ذلك، ففي حين قد يكون هناك معنى للسماح للأسعار المحلية بالانحراف عن الأسعار العالمية على الأجل القصير، فإن مثل هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون خطيرة لو اتبعت على فترة تمتد لعدة سنوات. فعندما تفرض القيود على التجارة، يصبح رفعها، في كثير من الأحيان، صعبا من الناحية السياسية، وقد تخفق في توفير الانضباط الكافي بقواعد السوق لكفالة استثمار الحكومات والقطاع الخاص لأموالها بصورة حكيمة. وهكذا، فإن تقييد الواردات لمجرد تجنب الاعتماد على السوق العالمية قد يعني بقاء الأسعار المحلية للسلع الغذائية مرتفعة طول الوقت، بدلا من ارتفاعها عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة فحسب. والحل الحقيقي والدائم هو زيادة الاستثمار في الزراعة لتعزيز نمو الإنتاجية.

تأثير ارتفاع الأسعار على المنتجين الأفارقة

27- تتمثل مسألة رئيسية بخصوص تقلب أسعار السلع الأساسية في تأثيرها على أفريقيا. هل انتقلت الأسعار المرتفعة إلى المزارعين المحليين الذين قد يزدون الإنتاج ويدخلون في منافسة فعالة مع الواردات في الأسواق الإقليمية؟ يبدو، في معظم الحالات، أن قدرة المنتجين على الاستجابة لارتفاع الأسعار كانت مقيدة بفعل نقص فرص الحصول على رأس المال، وضعف البنية الأساسية، والتكنولوجيا والمعلومات المحدودة، وقلة المدخلات، والبذور رديئة النوعية. وتسفر هذه العقبات عن أسواق سيئة التكامل تتباين فيها الأسعار بدرجة كبيرة بين المنتجين والمستهلكين ومن منطقة إلى أخرى. ففي غانا، مثلا، قامت الحكومة، عندما بلغت أسعار الحبوب في العالم ذروتها في سنة 2008، بدعم أسعار الأسمدة والجرارات تيسيرا على المنتجين. وكانت إعانات الدعم هذه موجهة أساسا إلى فقراء منتجي الذرة. غير أن كثير من المزارعين لم يقدرُوا، رغم الأسعار المدعومة، على شراء الأسمدة ذاتها وليست الجرارات فحسب. فقد زاد سعر الأسمدة في غانا بنحو 50 في المائة من شهر أبريل/نيسان 2007 إلى شهر أغسطس/آب 2008. كما كانت هناك فروق كبيرة في السعر بين الأسواق المحلية المختلفة حتى أن الفرق في أسعار الذرة بلغ ثلاثة أضعاف في مدينتين مختلفتين لا يفصل بينهما سوى 65 ميلا.

28- نشأت عقبات من نفس النوع في كينيا، التي تعتبر حساسة للزيادة في الأسعار العالمية للأسمدة والطاقة لأنها تعتمد على الاستيراد بالكامل فيما يخص الوقود والأسمدة. وقد أدى تثبيت الأسعار التي تدفع للمنتج (رغم ارتفاع الأسعار التي يتحملها المستهلك) وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية (زادت أسعار الأسمدة إلى ثلاثة أمثالها في ستة أشهر) ورسوم النقل، إلى الحد من حوافز إنتاج الأغذية. ونتيجة لذلك، وما اقترن به من اضطرابات سياسية محلية، لم يتم إعداد زهاء نصف الأراضي الزراعية في شمال وادي ريفت (المنطقة الرئيسية لإنتاج الذرة) لموسم الغرس في سنة 2008.

29- في موزامبيق، شعر المستهلكون بقوة بارتفاع أسعار السلع الغذائية، لكن حجم البلد وطبيعته الجغرافية حدا من انتقال هذا الارتفاع إلى المزارعين. فالطابع المفتت لسوق المنتجات الزراعية وضعف البنية الأساسية الذي يعوق التجارة يتيحان للمنتجين الزراعيين فرصا محدودة للاستفادة من الدخول العالية نسبيا والمتزايدة في المناطق الحضرية.

ولا يختلف سعر الذرة المستوردة من الأرجنتين في أسواق مابوتو، العاصمة، عن سعر الذرة المنقولة داخليا من الجزء الشمالي من البلاد. ويعني ذلك، أنه سيتم الاتجار بالإنتاج المحلي على الأرجح داخل المجتمعات المحلية الريفية أو في المناطق الريفية القريبة من البلدان المجاورة التي تواجه قيودا مشابهة على مستوى البنية الأساسية السوقية، كملاوي أو زامبيا، على سبيل المثال.

30- كانت الاستجابة في أوغندا منخفضة رغم تزايد الطلب، وذلك لعوامل شتى. أولا، وقبل كل شيء، يسيطر أصحاب الحيازات الصغيرة، التي تتراوح بين هكتار واحد وهكتارين من الأرض، على إنتاج الأغذية؛ وقد بدا أن هذا التفيتت للأراضي هو العامل الرئيسي لضعف الإنتاجية. ولا يتمتع منتجو المحاصيل الغذائية بفرصة النفاذ إلى أسواق الائتمان ومن ثم فإنهم لا يقدرّون على شراء الأسمدة أو أنواع البذور رفيعة النوعية. وقد أدى هذا إلى تدهور في خصوبة الأرض ونوعية المحاصيل على السواء. وأسواق الأغذية (باستثناء السكر) هي أسواق محررة تماما، بمعنى أنه لا توجد إعانات لدعم المدخلات أو الإنتاج ولا تفرض تعريفات على الصادرات والواردات. وكان الإنفاق الحكومي على الزراعة يمثل نحو 1.5 في المائة من مجموع النفقات الحكومية في سنتي 2006 و2007. ومع عدم وجود منظمات زراعية لتعزيز القوة التفاوضية للمنتجين، فإن المزارعين المحتاجين إلى النقد يميلون إلى بيع محصولهم بعد الحصاد بوقت قصير بدلا من تخزين محاصيلهم انتظارا لارتفاع الأسعار.

خامسا - احتمالات الانتعاش

31- وفقا لعدد أبريل/نيسان 2010 من نشرة صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي فإن الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمة المالية والاقتصادية بأفضل مما كان متوقعا في سنة 2009. ويقود خطى الانتعاش ذلك النمو القوي الذي تشهده الاقتصادات الناشئة والنامية، بينما تأتي في المؤخرة اقتصادات معينة يتسم النمو فيها بالبطء والاستحياء. وما زالت احتمالات الانتعاش الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، معرضة لمخاطر كبيرة للانكسار، وتتوقف على إتباع سياسات مالية ونقدية حكيمة في مجال الاقتصاد الكلي، تدعم النمو والعمالة مع احتواء الدين العام في الوقت ذاته. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل يبلغ 4.2 في المائة في سنة 2010 بعد أن كان -0.6 في المائة في سنة 2009. ومن المتوقع الآن أن تعود الاقتصادات النامية إلى النمو في سنة 2010 بمعدلات تزيد على 6 في المائة في الأجل المتوسط. خلافا لذلك، ستعود معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات تتراوح بين 2 و2.5 في المائة خلال هذه الفترة، وذلك بعد أن انكمشت بمعدل يزيد على 3 في المائة في سنة 2009. وسيحتاج الأمر، في إطار هذا الانتعاش، إلى سنوات عدة لتعويض الدخول الضائعة العود إلى مستويات الدخول السابقة على الانكماش.

32- في حين لا تتوافر للقطاع الزراعي سوى تقديرات أولية للبيانات الرئيسية الخاصة بالسلع الزراعية على الصعيد العالمي، فإنه يبدو، من حيث السلع المنتجة والمستهلكة، أن القطاع قد أظهر مرة أخرى مرونة كبيرة في مواجهة اضطرابات الاقتصاد الكلي. ومن الصعب تحديد تأثير الانكماش العالمي على إنتاج السلع الزراعية واستهلاكها نظرا للتقلبات الأخرى التي تتعرض لها هذه الكميات أيضا. ويبدو أن نمو الإنتاج الزراعي العالمي قد تباطأ مقارنة بمتوسط النمو في الأعوام السابقة. ويبدو، على جانب الطلب، أن معدل الزيادة في الاستخدام الشامل للسلع الغذائية الأساسية

كالقمح والأرز قد يعاني من بطة طفيف في بعض البلدان، لكنه ربما يكون ق زاد في بلدان أخرى. وقد عادت مستويات مخزونات السلع الغذائية إلى مستويات أقرب لمستوياتها الطبيعية مقارنة بما كانت عليه خلال فترة ارتفاع الأسعار في الفترة 2006-2008. وقد كان الطلب على السلع الأكثر حساسية للدخل، كمنتجات اللحوم، أكثر تأثرا من الطلب على السلع الغذائية الأساسية.

33- مع تدعيم الانتعاش العالمي، ستصبح القوة الاقتصادية للبلدان النامية، خاصة الكثير من أقل البلدان نمواً، مهمة للزراعة وأسواق السلع الغذائية، فضلا عن أهميتها للأمن الغذائي. ونتيجة للديناميات السكانية والنمو السريع للدخل، فإن دور البلدان النامية في تطور الأسواق العالمية يتزايد بسرعة. غير أنه في حين أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية قد تمثل إحداث هبوط/تصحیح كبير في أسعار السلع الأساسية من الذروة التي بلغت في سنة 2008 (ستحدث تسويات أخرى) فإن أسعار السلع الأساسية قد "هبطت" على هضبة مرتفعة بعد الأزمة. ووفقا للاسقاطات التي حسبتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، فإن أسعار المحاصيل الغذائية ستصبح أعلى بنسبة 15-40 في المائة مما كانت عليه في العقد السابق على ارتفاع الأسعار نظرا لعدة عوامل مثل زيادة الطلب على الأغذية نتيجة لارتفاع الدخل والهجرة إلى المناطق الحضرية، فضلا عن زيادة الطلب عليها كمواد أولية لإنتاج الوقود البيولوجي. وسيتمثل أحد العوامل المهمة في ارتفاع تكاليف المدخلات، لا سيما المدخلات المتعلقة بالطاقة. وقد يتيح استمرار الأسعار مرتفعة حافزا للبلدان التي تعاني من قلة المدخلات على التوسع في الإنتاج الزراعي. بيد أنه سيكون لهذه الأسعار أيضا تأثير سلبي مهم على السكان ذوي الدخل المنخفض المشتريين للآغذية. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة، في هذا الصدد، أن ينطوي الانتعاش أيضا على تحسين احتمالات المستقبل للقراء.

سادسا- الخلاصة

34- كانت الأزمة المالية والانكماشية التي أمسكت، بتلابيب الاقتصاد العالمي في الفترة 2008-2009 أفسى فترة من فترات الاضطراب الاقتصادي العالمي لعدة سنوات. ولقد أفلتت الزراعة من العاصفة، كافلة الاستمرار للإنتاج والاستهلاك على نحو يفوق ما حققته القطاعات الأخرى. وتتمثل إحدى التسويات الرئيسية في الهبوط الكبير في أسعار السلع الغذائية من الذرى التاريخية التي بلغت، لكن إلى مستوى يعلو كثيرا المستويات المشهودة في العقد السابق على ارتفاع الأسعار. وكان للانكماش تأثيره القاسي على الفقراء في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بالنظر، ضمن جملة أمور، إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج. ويجوز أن يستمر ذلك لو ظل النمو في الاقتصادات المتقدمة متسما بالبطء. إلا أنه مع خروج الاقتصاد العالمي بمزيد من القوة من حالة الانكماش، مدفوعا في ذلك بالنمو القوي في كثير من الاقتصادات النامية، فإنه ينبغي العودة قريبا إلى مستويات الدخل السابقة، ولو أمكن المحافظة على هذه المستويات، فيمكن أن تتيح أساسا للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المستقبل.